

«بعد تراكم عناصر الأزمة في نداء تونس وبلوغها حد انقسام كئلتها النيابية صار ضروريا الاتفاق على حزمة إجراءات هادفة إلى خلق ديناميكية تدمج فعاليات الحزب في مسار إيجاد الحلول».

محسن مزروق
الأمين العام لحركة نداء تونس



محمد قواص



أزمة «نداء تونس»: أعراض انقلاب على القصر

الرافضين للتيار الإسلامي وسوقه نحو صناديق الاقتراع.

انقلبت تونس على إسلاميها في انتخابات العام الماضي (أكتوبر). تراجعت حركة النهضة بما لا يؤهلها لقيادة الحكم في البلد، وتصدّر "نداء تونس" المشهد السياسي (86 نائبا من أصل 217). كان بإمكان الحزب أن يلجا إلى تحالفات تبعد حركة الغنوشي عن الحكم نهائيا، لكن، ولحكمة ما، أو بسبب ضغوط خارجية ما، ارتأى الرئيس السبسي الائتلاف مع حركة النهضة داخل حكومة واحدة، ما فاجأ خصوم الإسلام السياسي في داخل تونس وفي العالم العربي. رأى رجل تونس الأول أن يكمل تواصله الشخصي القديم مع رجل "النهضة" الأول، وأن لا يغامر في التعايش مع توتر داخلي من خلال إقصاء القوة الانتخابية الثانية في البلاد (69 مقعدا). بدا واضحا أن "النهضة" ابتلعت خسارتها ولم تذهب باتجاه احتلال مقاعد المعارضة، بل سعت للاكتفاء بأقصى الممكن. كان في ذهن الغنوشي ما حل بجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وكان في ذهن السبسي القلائق التي تعيشها مصر منذ. لا ينظر التونسيون إلى "نداء تونس" بصفته حزبا سياسيا حقيقيا. ويعتبر المراقبون أن حزب السبسي هو كناية عن تجمع صدفة مفتعل من أجل مواجهة الخصم

الواحد: حركة النهضة. الحزب خلطة انتهازية تجمع تيارات ومشارب ووجوها، ما بين يسار ويمين، وما بين شخوص زمن زين العابدين بن علي والمنتقذين عليه. والحزب هو تالف لوبيات متعددة على حد وصف مراقبي الشأن التونسي. في المنطق أن لمنتج "نداء تونس" مدة حياة تنتهي، كما أي منتج كيميائي، بتاريخ لانتهاء صلاحيته. وأن المكونات الداخلية للحزب، وبسبب ديناميات ممارسة السياسة والتوق إلى البقاء والترقي والخوف من الانقراض، ستفوز ما يجعلها متنافرة متناقضة منتجة لحيوية طاردة. فالحزب ليس عريفا في التجربة والمراس ليقى بقاءه شرور النكسات، وليس عقائديا يحصن مناعته بالنصوص وقصص الأولين، كما أن مبرر وجود الحزب تعلق بشخص المؤسس، فإذا ما ابتعد المؤسس، بعد تبوئه رئاسة البلاد، وقلت مصلحته فيه، سقط عن الحزب ما يكشف عوراته.

ينقسم الحزب بين جناح يقوده أمين عام الحزب محسن مزروق (نقابي يساري)، يدعمه على ما أثبتت التطورات، قسم كبير داخل الحزب، وبين جناح آخر يوازر حافظ قائد السبسي نجل الرئيس (دستوري بورقبي محافظ). يحتج المعارضون على الدور الذي يلعبه رضا بلحاج رئيس ديوان الرئاسة، اليساري سابقا، في دعم ابن الرئيس، بما يعتبر تدخلا من الدولة في شؤون الحزب الداخلية واستخداما لاسم رئيس الجمهورية للعبث في انسجامه.

أزمة "نداء تونس" الراهنة (ظهرت أعراضها الأولى باستقالة الوزير الندائي لزه العكرمي) لا تختلف عن الأزمات التقليدية التي تعصف بالأحزاب عامة، والعربية خاصة. وتكاد تفاصيل الأزمة تصيبنا بالمثل لتخصبها بكم وفير من القيل والقال وضجيج "الكولسة" وروائح النميمة، بما تحمله في ثناياها من علل التوريث والمنافع والمحسوبيات والشللية. أزمة حزب الرئيس هي نموذج لاختلاط العائلي بالحزبي، وتشابك ما هو حكم وسلطة بما هو حزب وسياسة.

ما بين اب وابن ومنافسين وطامحين وانتهازيين ومبدئين مخلصين، تنهار الغالبية البرلمانية لحزب الرئيس التي احتفى بها التونسيون عادة الانتخابات الأخيرة. تمنح استقالة نواب "النداء" الغاضبين من الحزب (32 نائبا) ونهايهم لتشكيل كتلة برلمانية مستقلة عن الحزب، هدية مجانية لحركة النهضة، التي تصبغ، بين ليلة وضحاها، في صدارة الكتل البرلمانية في مجلس النواب التونسي (تراجع بذلك كتلة "النداء" إلى 54 نائبا). بمعنى آخر تشكل أزمة الندائين طعنة في ظهر الكتلة الانتخابية التي زحفت لإنزال هزيمة بحزب راشد الغنوشي قبل عام.

في ياس الإنسان العربي من أداء نخبه



رسالة «مودي» التي تستحق الإصغاء

ما يحدث أحيانا في بعض الدول العربية أن الحكومات ذاتها تتساق وراء الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، وتستلهم أجندة عملها من هذه المواقع، وتنسى أولوياتها الرئيسية التي وضعتها لنفسها واختيرت من أجلها، وتتساق وراء شائعة من هنا وخبر من هناك، بل تستريح بعد فترة زمنية لفكرة العمل "يوم بيوم"، أو العمل المرحلي الذي يؤتي ثماره، حسب اعتقاداتها، ويحصد إشادات إعلامية من هذا أو ذاك، ومن ثم تتراجع أجندة العمل الأساسية وتغيب الأفكار والخطة الكبرى، ويبرز ما يعرف بتسيير الأعمال، بحيث تصبح الحكومات على اختلاف شخوصها ومراحلها وفترات عملها بمنزلة حكومات لتسيير الأعمال. ومع إبرازي التام بأن فكرة حكومة "تسيير الأعمال" هي فكرة استثنائية سياسية ولها ظروفها المغايرة للظروف المعتادة، ولكن الواقع يقول إن الفكرة تجد طريقها نحو الاستمرارية والتطبيق في الكثير من الأحيان.

فكرة مكافحة الفقر، باعتباره الأشد خطرا على فرص الشعب الهندي في تحقيق طموحاته التنموية والإستراتيجية هي فكرة جيدة، ونحن في العالم العربي لدينا أولوية مكافحة التطرف والتشدد، باعتباره القضية الأكثر خطورة على أمن واستقرار الكثير من دولنا بل وتماسكها ووحدة ترابها الوطني، وأزعم أننا لم ننجح، حتى الآن، في بناء توافق وطني نحتاجه بشدة حول أولوية هذه القضية، وبالتالي حشد الشعوب حولها ووضعها في بؤرة الاهتمام اللازمة. قد يقول البعض إن الفقر والبطالة معضلتان أساسيتان في الدول العربية أيضا، بل هما السبب المباشر في التطرف والتشدد، وهذه وجهة نظر لها منطقيتها، ولكن ربما تكون نقطة الخلاف بين دولنا

تحقيق فوز انتخابي غير مسبوق منذ نحو ثلاثة عقود، وكان برنامج الانتخابي القائم على التصدي لإشكاليات الفقر والفساد مثار تقدير الشريحة الهائلة من الشباب الهندي الذي يتطلع بشغف إلى الهند كدولة عظمى. ولعل إحدى العقبات التي تقف في طريق طموح الأجيال الهندية الشابة أن البلاد تعاني أحد أعلى معدلات الفقر في العالم، حيث تعتبر هذه المشكلة واحدا من أبرز التحديات التي تواجه الحكومات الهندية المتعاقبة، فهناك نحو 70 بالمائة من السكان يعيشون على أقل من دولار يوميا، أي أن نحو 30 بالمائة من سكان البلاد يعانون الفقر، وهو رقم هائل بمقاييس الديموغرافيا الهندية، حيث يعني هذا الرقم أن هناك ما يزيد عن 400 مليون فرد يعانون الفقر، أي ما يزيد عن عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا العدد يتفاقم باستمرار في ظل وجود ملايين العاطلين عن العمل، الذين يزايدون بمعدل مليون فرد شهريا، حسب بعض التقديرات، بما يعني أن مشكلة الفقر تمثل إحدى أخطر العقبات التي تعرقل مسيرة الهند نحو منافسة القوى العظمى في النظام العالمي القائم.

ترتيب أولويات المجتمعات هو مسؤولية الحكومات والقادة، ولا يجب أن يترك للإعلام والشارع ووسائل التواصل الاجتماعي كي تضع أجندات عمل يومية للشعوب تهول وراءها دون تخطيط إستراتيجي يؤدي إلى نتائج محددة، كما يحدث في بعض الدول العربية. والمسألة هنا لا تتعلق بفكرة تعرف الحكومات على أولويات عملها، بل العمل على إشراك الجمهور في تحمل مسؤولية هذه الأولويات وإعادة رسم بؤرة التركيز الشعبي في حال انحرفت عن مسارها بأحداث طائفية أو عرقية أو انساققت وراء فتن ومؤامرات خارجية، وهذه هي مهمة الحكومات التي تعرف حقيقة مهامها.

«الرئيس السبسي متأسف عما يحدث صلب نداء تونس وهو يبحث مع الجميع سبل التوصل إلى إيجاد حلول وإنقاذ الحزب، وفي نفس الوقت يبحث عن أهداف المؤتمر ونتائج».

بوجمعة الرميلى
قيادي في حركة نداء تونس



السياسية ما اعتاد عليه واعتبره تقليديا، وربما ثقافيا في تركيبتنا الاجتماعية، التي لا يمكن مقارنتها بتجربة الأحزاب في العالم ومماريتها في الحكم. لكن العرب نظروا، مع ذلك، بعين الإعجاب لنخب تونس السياسية التي تمتعت بترف الحوار والخروج باليات حضارية استحققت جائزة نوبل للسلام لهذا العام. وربما بسبب قوة ذلك الإعجاب يتأمل نفس المراقب الحدث التونسي هذه الأيام بعين قلقة على نموذج كان مأمولا شيوعه وانتشار عدواه.

تقع لغة المتخاصمين في تونس في البحث عن مؤامرة، ولم لا خارجية لتبرير العلة، تجنبنا للاعتراف بأمراض ذاتية جوانية، منها المستجد ومنها المزمن؛ الطاعون يأتي تارة من الخارج الدولي منذ زيارة محسن مزروق لواشنطن وعودته، حسب مزاعم خصومه، بخطة لكـ"انقلاب على الرئيس"، وتارة من خصم داخلي يتهم النهضة بالتمار لتقويض الحزب الذي أنهى غلبة الغنوشي وصحبه على الحكم. وبين هذا وذاك يروج ما هو بلاغي شعبيوي يشحذ شهية الاستهلاك ويقوي من حوافز المستهلكين. في ما عاشته تونس منذ اللحظة البوعزيزية الأولى ما لا يستحق استهتارا واستخفافا بالبلد وشعبه. وفي مواجهة تونس والتونسيين للإرهاب الذي أغار على مندمهم وشواطئهم ومتاحفهم ما لا يستحق غرق النخب بمماحكات بيتية تذكر بتلك ما وراء جدران قصر قرطاج أيام العهود السابقة.

على أن أزمة "النداء" الحالية، على عفنها، تفرض على التونسيين إنتاج عبقرية قديمة جديدة للخروج من عنق الزجاجة. واللافت أن حركة النهضة تعلن أنها لا تتدخل في شؤون "النداء" الخصم (رغم مثلها لمساندة دستوري السبسي ضد يسارييه)، فيما جل المراقبين يجمعون على أن حزب الغنوشي لن يقدم على الإطاحة بالتشكيلة الحاكمة، ولا هو طامح للعودة إلى غلبته القديمة، ليس فقط تعففا من قبل النهضويين، بل لأن الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية التي ضغطت باتجاه تقليص حجمهم، ما زالت حاضرة ولا تشجع على توازنات بديلة.

لا أسف على حزب "نداء تونس" موحدا إذا ما أرادت بنيتها التشقق، وليس خطأ غياب أحزاب وخروج تيارات من عباءة أخرى، فذلك ناموس الطبيعة وقوانينها في العالم أجمع. والحكمة بتجاوز الأزمة بأقل خسائر لتونس وليس لأحزابها. وربما أن أزمة الـ"نداء" هي نتاج حاجة خارجية قلقة من ضعف الإدارة السياسية للبلاد، ونتاج حاجة داخلية لإنتاج حيوية جديدة داخل الفضاء التونسي العام لتجاوز ستاتيكو معين قد يصيب العمل السياسي ببلادة لم تعد تتسق مع معايير العصر وقواعد هذا الزمن.

* صحفي وكاتب سياسي لبناني

□ خلال الأزمة التي اندلعت مؤخرا في الهند على خلفية قتل أشخاص غوغاء من الهندوس رجلا مسلما بسبب تناوله لحم البقر المحرم عند هؤلاء، أدلى رئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي بتصريح ربما لم يلفت انتباه الكثيرين وسط تسارع وتيرة الأحداث الإقليمية والدولية، حيث قال إن على المسلمين والهندوس مكافحة الفقر وليس محاربة أحدهما الآخر، والأهم من ذلك أن مودي قال إن "على الهنود تجاهل التصريحات غير المسؤولة التي يصدرها السياسيون"، بما في ذلك التصريحات المنسوبة له شخصيا، والعمل سويا من أجل محاربة الفقر، حيث ينبغي على البلاد أن تبقى موحدة.

هذه التصريحات جاءت على خلفية واحدة من أكثر القضايا حساسية وإثارة للجدل في الهند، حيث يعتبر الجدل حول أكل لحوم البقر إحدى القضايا التي يصعب بناء قواسم مشتركة حولها في بلد ملياري مثل الهند، ويكي أن من قام بالإعتداء على الضحية المسلم، محمد أخلق، وأشبعوه ضربا وركلا حتى الموت في ولاية أثار براديش هم نواب في حزب "بهاراتيا جاناتا"، الذي يتولى الحكم حاليا في الهند.

أعجبتني حكمة رئيس الوزراء الهندي في التعامل مع هكذا حادث معقد في بلد فيسفاثي التركيبة السكانية والدينية، ومحاولة إعادة ترتيب أولويات شعبه والتوعية بأشد الأخطار التي تلعب دورا حيويا في تفجير مثل هذه القضايا المتعلقة بالحساسيات الدينية، حيث تعكس تصريحاته وعيا سياسيا دفعه إلى التحذير من التصريحات "غير المسؤولة" التي تسهم في إذكاء نيران التوتر الطائفي، حتى لو صرحت منه شخصيا.

ما قد يغيب عن الأذهان أن الملف الاقتصادي هو الذي حمل مودي وحزبه إلى

سالم الكتبي



الفكرة المحورية تكمن في ضرورة وضع أولويات للمجتمعات والدول، والعمل عليها باهتمام وتركيز، كي تتمكن الشعوب من تجاوز كبوتها ومواصلة مسيرة التنمية والإسهام الحضاري والإنساني، وتلك هي رسالة نارندرا مودي